مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: القوى المؤثرة في البرلمان المصري
اسم الكاتب: أ.م.د. ياسين محمد حمد العيثاوي، عماد رزيك عمر، د. ياسين محمد حمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/577
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

القوى المؤثرة في البرلمان المصري (١٩٩٠- ٢٠١٠)

أ.م.د ياسين محمد حمد العيثاوي
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
طالب الماجستير عماد رزيك عمر
الدكتور ياسين محمد حمد

Abstract

The significance of the Parliament lies in its functions. The real role of the parliament is the representation of citizens equally, the expression of their interests, contribution in solving their problems and observing the performance of the Government. In Egypt, the status of the parliament deteriorated after the 23 July Revolution in 1952 and constitutions came then to make the Parliament a mere institution subject to the executive power. After the political openness in 1976, Egypt began to reconsider the form of Parliament and the permission for multi-parties. But the parliament still suffers from the dominance of the executive power represented by the President of the Republic in view of the privileged position given to him by the constitution compared with the legislature power, as well as the existence of the National party headed by the President of the Republic, which forms the majority in the parliament since the beginning of the political multi-parties. The party has drawn its power in overlapping with the State, which helps to influence the parliamentary life, with the creation of obstacles, both in the parliamentary elections, which witness some of the phenomena contributed to influence the nature of representation in the Parliament, which came into the favor of the National Party who has worked through its majority to control the Parliament in the legislative and supervisory outputs, securing the required majority for the President. The president created obstacles to undo Parliament functions.Does not work the political system in general and the legislature in particular in a vacuum but in a particular environment affects and is affected by, and often include the political system a

group of powers each of them exercised influence directly and indirectly to the Parliament, both in its composition or the exercise of his duties, no doubt that the nature and form of the political system and the extent of distribution of powers in which factor determines the ability of Parliament and the extent of carrying out its missions, in the parliamentary system, different effects than in the presidential system, as well as the privacy of developing countries, including Egypt and the nature of its political system and the nature of the political forces and lack of democratic This study sheds development the light on the (The Forces Acting in the Egyptian Parliament). It is divided into three sections as well as the introduction and conclusion .

الملخص

ترجع اهمية البرلمان الى الوظائف التي يقوم بها اذ يكمن دوره الحقيقي في تمثيل المواطنين بشكل متساوٍ والتعبير عن مصالحهم والمساهمة في حل مشاكلهم ومتابعة الحكومة في اداء واجباتها . وفي مصر تدهورت مكانة البرلمان بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجاءت الدساتير بعدها لتجعل البرلمان مجرد مؤسسة خاضعة للسلطة التنفيذية، الا ان بعد الانفتاح السياسي عام ١٩٧٦ بدأت مصر تعيد النظر في شكل البرلمان وإعادة التعددية الحزبية .وعلى الرغم من ذلك بقي البرلمان يعاني من هيمنة السلطة التنفيذية الممثلة برئيس الجمهورية نظرا لما أعطاه الدستور من مكانة متميزة بالمقارنة مع السلطة التشريعية، فضلا عن وجود حزب كبير يترأسه رئيس الجمهورية هو الحزب الوطني الذي شكل الأغلبية في البرلمان منذ بداية التعددية السياسية ، وقد استمد الحزب مكانته من التداخل مع الدولة وهو ما أسهم بالتأثير على الحياة النيابية ، مما وضع العراقيل في الانتخابات البرلمانية التي شهدت بعض الظواهر التي ساهمت في التأثير على طبيعة التمثيل في البرلمان، و جاءت لصالح الحزب الوطني الذي عمل عن طريق اغلبيته على التحكم بمخرجات البرلمان في الجانبين التشريعي و الرقابي، و أمن الأغلبية المطلوبة لرئيس الجمهورية داخل البرلمان، و ساعد في وضع العراقيل امام قيام البرلمان بالوظائف المنوطه به.

فالنظام السياسي بصورة عامة والسلطة التشريعية بصورة خاصة لا يعمل في فراغ وإنما في بيئة معينة يؤثر فيها ويتأثر بها، وغالبا ما تشمل البيئة قوى كل منها يمارس تأثيراً مباشراً وغير مباشر على البرلمان سواء في تركيبته او ممارسته لمهامه، ولا شك ان طبيعة وشكل النظام السياسي ومدى توزيع

السلطات فيه عامل يحدد قدرة البرلمان ومدى اضطلاعه بمهماته، ففي النظام البرلماني تختلف المؤثرات عنها في النظام الرئاسي، فضلا عن خصوصية الدول النامية ومنها مصر وطبيعة نظامها السياسي وطبيعة القوى السياسية وقصور التطور الديمقراطي. وقد انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المقدمة

لا يقتصر تأثير على البرلمان بوجود ناخبين وأحزاب سياسية فقط، وإنما تشمل بالإضافة الى ذلك قوى أخرى تمارس التأثير نتيجة خصائص تتمتع بها تعود لطبيعة النظام السياسي (١) لذا لن تتطرق هذه الدراسة على الطابع المؤسساتي القانوني المشكل للبرلمان وطبيعة الممارسات البرلمانية من الناحية التشريعية والرقابية والاحزاب السياسية المشاركة فيه وانما تقتصر على العمليات السياسية وعملية التجاذب بينها وبين الأطراف المؤثرة ومنها رئيس الجمهورية الذي يتمتع بالوضع المتفوق مع البرلمان ولتحليل ذلك لا يمكن ان نتوقف عند الإطار الدستوري المحكم للعلاقة، اما القوى الأخرى التي تؤثر في البرلمان فهي منظمات المجتمع المدني التي تعد القوى الصاعدة في الوقت الحالي أذ يلاحظ النمو الكبير غير المسبوق في أعدادها والتوسع الملحوظ في أنشطتها وفاعليته في اطار البحث عن آليات للمشاركة السياسية جعلها تسهم في التأثير في البرلمان، علاوة على ان وجودها يأتي استجابة لتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية و مطالب محلية ملحة وتأثيرات دولية يصعب مقاومته (٢) ، وقد تنوعت نشاطات المجتمع المدني وتأثيراته منها من خارج البرلمان ، كالتي توجه نشاطه الى رقابة الانتخابات او اداء البرلمان ،ومنها داخل البرلمان كالذي تتصف به جماعات الضغط رجال الأعمال وانغماسها في المشاركة السياسية أوصلها الى مراكز قيادية متقدمة داخل البرلمان، هذا التنوع في مهام ومصالح المجتمع المدني جعلها تتشابك مع مهام البرلمان مما هيأ لها وضعا مؤثرا .وللتعرف على طبيعة قوى المؤثرة سيتم تناولها على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: رئيس الجمهورية .

المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني .

المبحث الثالث: جماعات الضغط .

المبحث الأول

رئيس الجمهورية

يُعدّ رئيس الجمهورية من أكثر القوى المؤثرة في طبيعة وأداء البرلمان المصري وذلك نتيجة ما يتصف به النظام من " شخصنه السلطة " التي من خصائصها ان السلطة التنفيذية لها الأولوية على السلطتين التشريعية والقضائية وتتركز السلطة بيد رئيس الجمهورية بشكل كبير ويحتفظ

الرئيس بمنصبه زمنا طويلا نسبيا معتمدا على شعبيته التي يتمتع بها والتي تعزز السند القانوني كما تهيئ له دعما للقرارات التي يتخذها (٣).ان شخصنة السلطة تجعل من الرئيس محور النظام السياسي و تتشارك عوامل كثيرة في بلورة هذه الظاهرة منها عوامل تتصف به اغلب البلدان النامية التي تعاني من شخصنه السلطة ومنها ما تتصف بها مصر دون غيرها ومن هذه العوامل :

أولا– الصلاحيات الدستورية للرئيس :

يبقى الدستور الإطار الشامل الذي يحدد بنية المؤسسات السياسية وطريقة أدائها، ودأبت النظم السياسية في تنظيم طبيعة العلاقة بين السلطات من خلال التركيز على مبدأ الفصل بين السلطات، أذ يتم الفصل بين السلطات العامة بان تقوم كل سلطة من السلطات الثلاث، التنفيذية التشريعية القضائية بوظيفة من وظائف الدولة، على ان تقوم كل سلطة من هذه السلطات بمراقبة بقية السلطات لكي تحد السلطة الأخرى اذا ما تجاوزت حدود سلطتها او أساءت استعمالها، لذا عد الفصل بين السلطات ضمانة أساسية من الضمانات التي تكفل الحرية وتصونها من كل اعتداء و وسيلة مهمة لمنع استبداد الهيئات العامة وتعسفها في استعمالها سلطتها (٤)،لا ان القراءة المتأنية للباب الخامس من دستور ١٩٧١ الذي يحدد ركائز نظام الحكم في مصر يلمس الوضع المتميز لرئيس الدولة وسلطاته الواسعة في مواجهة السلطات الأخرى، فهو له حق إصدار القوانين والاعتراض على القوانين التي يصدرها البرلمان، كما ان الرئيس هو الذي يضع السياسات ويشرف عليها وفي نفس الوقت غير مسئول عنها في البرلمان فهو شريك في السلطة ولكنه ليس شريكاً في المسؤولية وإنما تكون المسؤولية على رئيس مجلس الوزراء، ويصل ضعف البرلمان في مواجهة الرئيس الى حد إمكانية حل البرلمان خصوصا اذا اصر على محاسبة الحكومة، وإقرار مسؤولية الحكومة لا يعتبر نافذا الا بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك، فاذا أصر البرلمان عرض الامر على الشعب في استفتاء وإذا أيد فيه الحكومة وهو الأمر الغالب الحدوث في ظل ظروف تجري فيها هذه الاستفتاءات يعد البرلمان منحلا (٥)، و صياغة هذا النص جاءت منحازة للحكومة ولا شك انه لا يوجد برلمان يقدم على مثل هذه المغامرة خصوصا اذا كانت الحكومة التي سوف تقوم بنفسها إجراء الاستفتاء سوف تظل تمارس سلطاتها بينما يتوقف جلسات البرلمان وتتعطل سلطته،هذه المكانة المتفوقة لرئيس الجمهورية يصبح تدخل السلطة التنفيذية حتميا لضبط الاداء البرلماني من خلال الأغلبية، فإن لم تستطع ضبط اداء البرلمان لصالح السلطة التنفيذية، تدخل الرئيس بالتلويح بحل البرلمان ويكون غالبا من خلال تسريب

شائعات حول حله وهي العملية التي تواكب عادة مطالب بسحب استجوابات او إيقاف ممارسة أدوات رقابية معينة فإما السحب او الحل(٦)، كما ان رئيس الجمهورية يمارس بنفسه مهام تشريعية كما تطرقنا لها سابقا، وليس ذلك فقط وانما خطورة الدور التشريعي الذي يقوم به بعد انتهاء الدور التشريعي للبرلمان الذي يستمر ٧ شهور أذ اعطى الدستور لرئيس الجمهورية في هذه الحالة حق اصدار التشريعات الا ان يعقد البرلمان الدور التشريعي الجديد ليتم اقرارها وهذا يعني ان رئيس الجمهورية يقوم بمهام البرلمان في الجانب التشريعي لمدة ٥ اشهر، من خلال ذلك نرى ان السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية جعلت مبدأ الفصل بين السلطات مبدأً نظرياً في نظام الحكم المصري، ويجعل عملية الرقابة السلطتين القضائية والتشريعية على التنفيذية عملية يتحكم بها الرئيس كيفما يشاء وهذا الوضع ساهم الدستور بشكل كبير في تحديده.

ثانيا- رئاسته لحزب الأغلبية:

تعد العلاقة بين الحزب الوطني الديمقراطي والسلطة التنفيذية من اعقد العلاقات بين الحزب وأي من أجهزة الدولة الاخرى ،ويرجع هذا الأمر إلى إن الحزب نشأ في كنف الدولة أذ ان الرئيس محمد انور السادات هو الذي سعى لتأسيس حزب يكون هو على رأسه فهو الذي يرأس المكتب السياسي وله سكرتيره، ثم المجموعة البرلمانية للحزب الذي يندمج نوابها في بنية النظام ، ويعتمد عامة الحزب وقياداته على الوزراء والتكنوقراط والعسكريين وذوي المهن وأصحاب الأراضي ورجال الأعمال وكلهم من خلفيات برجوازية كما يضم الحزب عددا من موظفي الحكومة وان كان أكثرهم أعضاء بالاسم فقط، هذه النشأة جعلت الحزب تابعا لرئيس الجمهورية الذي لم يخرج من وسط الحزب لتولي رئاسة الدولة بل على العكس من ذلك، فإن الحزب حمل نفس سمات كافة الأحزاب التي تنشأ في أحضان السلطة فهو يعتمد أساسا على الجهاز البيروقراطي ويعبر عن القوى الاجتماعية التي ترتكز عليها السلطة السياسية (٧)، أذ ان الجهاز البيروقراطي في مصر من أكثر الأجهزة البيروقراطية في العالم تضخما وتعقيدا، كما ان العلاقة بين رئاسة الدولة ورئاسة حزب الأغلبية يلقي بظلال الشك على حياد الرئيس وكذلك الأغلبية وقدرتهم على التصرف بحرية وفقا لاعتبارات المصلحة الوطنية، وقد دأبت الكتلة البرلمانية للحزب الوطني داخل البرلمان على العمل لتوفير الأغلبية المريحة لرئيس الجمهورية في الترشيح للانتخابات وقبل ذلك للاستفتاء، كما ان تقرير المسؤولية الوحيد على رئيس الجمهورية هو اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى بناءً

على اقتراح ثلثي أعضاء مجلس الشعب ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس(٨)، وواضح ان الشروط التي تتضمنها هذه المادة تجعلها شبه مستحيلة اقرار مسؤولية الرئيس في ضوء سيطرته على الأغلبية للحزب الوطني داخل المجلس، بالإضافة الى ما توفر هذه الأغلبية من النصاب المطلوب لتمشية العمل التشريعي وتوقف أي أجراء رقابي كله لصالح الرئيس. هذه الممارسات عملت على تقييد البرلمان وعرقلة ممارساته .

ثالثا- ارتباط الرئيس بالمؤسسة العسكرية :

ان تأثير المؤسسة العسكرية على الأنظمة السياسية له باع طويل وخصوصا في بلدان النامية ، اما في النظام السياسي المصري فإن المؤسسة العسكرية أصبحت عصب النظام السياسي بعد ثورة عام١٩٥٢، أذ ان جميع الرؤساء* الذين تعاقبوا على مصر منذ ذلك التاريخ ونوابهم كانوا من العسكريين ، واستمرت المؤسسة العسكرية تشكل السند الرئيسي للنظام الحاكم وصاحب القول الفصل في لحظة التحدي ، خصوصا ما تلا تلك الحقبة من غياب الأحزاب السياسية وأصبحت البنية التنظيمية للدولة تعتمد على النخبة العسكرية، وما أسبغت الدساتير والإعلانات الدستورية إلى تقوية منصب الرئيس من طرق متعددة ، فضلا عن انه القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع و كم كبير من الامتيازات، كما تم الاعتماد على أجهزة الأمن التابعة مباشرة للرئيس تتجاوز وزارة الداخلية والدفاع وأصبحت بمثابة جزء لا يتجزأ من مؤسسة جديدة هي مؤسسة الرئاسة، ولذلك أصبح من الشائع أطلاق مفهوم حكم أجهزة الأمن والاستخبارات(٩)،كما ان المؤسسة العسكرية لا تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يطرأ على ما يؤثر على دورها في النظام السياسي والأمثلة كثيرة منها تدخلها في انتفاضة ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ التي قامت بها قطاعات من العمال* ،وكذلك في عام ١٩٨٦ فقد تدخل الجيش لإنهاء تمرد جنود الأمن المركزي (١٠)، اما النخبة العسكرية فأنها قد فرضت نفسها كبديلة عن النخبة المدنية، ولذلك تسعى للمحافظة على هذا النظام لأنه يوفر لها مكانة متميزة وإمكانية التدرج في المؤسسة العسكرية وصولا الى اعلى المراتب بالدولة في المجال الاداري والسياسي، لذا فأن رئيس الجمهورية يستمد قوته من هذه المؤسسة كونه فردا منها أولاً ودستوريا هو القائد العام للقوات المسلحة ثانيا،هذه المميزات أضفت قوة إلى موقع رئيس الجمهورية وهذا ما يؤثر على العلاقة تجاه البرلمان فالأحزاب و القوى السياسية تعرف جيدا اذا ما حاولت ان تهدد السلطة التنفيذية من خلال

ممارساتها او سلوكياتها فإنها ستواجه بصورة او أخرى المؤسسة العسكرية .

رابعا- العامل الثقافي والموروث الاجتماعي .

ان العامل الثقافي والموروث الاجتماعي له اغلب الأثر لتقاليد تركيز السلطة بيد الرئيس، ويمكن تتبع جذور هذه الظاهرة منذ ايام الفراعنة ولذلك أطلق عليه البعض مفهوم (الفرعونية السياسية)، ومنهم من يجذر هذه الثقافة وأسباب ترسيخها يعود للطبيعة النهرية للمجتمع المصري وما استلزم من وجود سلطة مركزية قوية على الأراضي الزراعية وغياب الملكية الفردية ومن ثم احد العناصر المحورية في ثقافتهم السياسية، فضلا عن عملية التنشئة السياسية والاجتماعية للمصريين فعمليات التربية والتنشئة المتواصلة التي يتعرض لها خلال مختلف مراحل حياته التي تقوم بها كثير من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والجامعة، هذه العمليات تقوم على أسس تسلطية استبدادية تكرس لدى الفرد منذ سنواته الأولى قيم الطاعة والامتثال والخضوع وتلقي التوجيهات من أعلى والتسليم بها دون مناقشة (١١). بالإضافة الى عامل اخر يتصف به المجتمع المصري الا و هو تقديس السلطة بمعنى المبالغة في احترامها وتبجيلها او الخوف منها وتعد إحدى خصائص السلوك في مصر وقد انتقلت ظاهرة تقديس السلطة من جيل الى جيل لكي تشكل احد المكونات المهمة للثقافة السياسية في مصر، وقد اتسمت هذه الظاهرة بالخضوع المطلق للرئيس الذي يشكل رأس السلطة وهو ما انعكس على المشاركة السياسية فالأمر بيد الرئيس فما جدوى هذه المشاركة اذا لم يتغير شيء؟ (١٢).من خلال ما تقدم يشكل رئيس الدولة في الحقيقة شبكة معقدة من العلاقات بين مختلف الاطراف فيستمد الرئيس قوته من الوضع الدستوري و من بيروقراطية الدولة والمؤسسة العسكرية والحزب الوطني الحاكم والموروث الاجتماعي، ويستند هذا التحالف التسلطي الى حماية القانون والجيش والشرطة مما شكلت هذه العلاقات ما يشبه الهرم يكون على راسه رئيس الدولة مستندا على بناء يشكل الدعامة لقراراته تستمد بقية الأطراف قوتها من موقعها في هذا الهرم مما اسند الى موقع الرئيس قوة مضافة تجعله يهيمن على بقية السلطات، هذا ما شكل معرقلا وعاملا مؤثرا على البرلمان وما اسبغ على ادائها عدم الفاعلية .

المبحث الثاني

منظمات المجتمع المدني

تأتي اهمية منظمات المجتمع المدني كونها من القوى الصاعدة التي تؤثر على النظام السياسي في مصر، والتي برز دورها مع تراجع الدور الشمولي للدولة المتمثل في الانفتاح الاقتصادي والسياسي،ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه

"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف "(١٣)،ومن خلال التعريف يتبين ان جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر فيهم وما تقوم به من خلق ثقافة المبادرة الذاتية ثقافة بناء المؤسسات (١٤).

وللتعرف على بنية المجتمع المدني في مصر نجدها تتكون من احزاب سياسية * ونقابات مهنية وعمالية ونوادي مهنية وجماعات المصالح والضغط، اما من الناحية العددية يبلغ اجمالي عدد اعضائها ١١،٥ مليون عضو، منهم ٣ ملايين اعضاء في الجمعيات الاهلية و ٣.٥ مليون اعضاء في النقابات العمالية وفقا للتقديرات الرسمية من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، في حين بلغ عدد الجمعيات الأهلية عام ١٩٧٦ حوالي ٧.٥٩٣ ارتفع عام ١٩٩٣ الى ١٣.٢٣٩ ثم في نهاية عام ١٩٩٩ وصل الى ١٦ الف جمعية اهلية ينشط حوالي ربع هذه الجمعيات في مجال التنمية، وتعمل الغالبية العظمى في انشطة الرعاية الاجتماعية،وتشكل الجمعيات ذات السمة الدينية ٣٠٪ منها (١٥).

اولا- النقابات المهنية :

تعد النقابات المهنية احد اشكال المجتمع المدني تعرف بأنها " الهيئات والتنظيمات التي تمثل فئة او شريحة من المجتمع على اساس المهنة والوظيفة لتلك الشريحة، مثل نقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الصحفيين وغير ها"(١٦)، وفي مصر يوجد ٢٤ نقابة وتتمثل الاهداف الرئيسية لكل نقابة في الارتقاء بمستوى ممارسة المهنة وتطويرها والدفاع عن مصالح أعضائها والمشاركة في صنع السياسة العامة المرتبطة بممارسة المهنة (١٧)، و تنبع اهمية النقابات من انها اصبحت منابر سياسية بديلة استطاعت اجتذاب القوى السياسية التي عجزت الأحزاب عن استيعابها حتى كادت الفوارق بين النقابات المهنية والأحزاب السياسية تختفي نتيجة استخدام النقابات كساحة للعمل السياسي وللتعبير عن مواقف معارضة، ويعود سبب الحراك السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني الى الضعف الشديد التي تعاني منه الاحزاب السياسية التي عجزت معه عن التعبير عن مصالح شريحة واسعة من القطاعات المهنية ، بينما نظرت النقابات المهنية التي شهدت هذا التطور في الممارسة السياسية بعده دليلا على مزيد من الوعي السياسي الجماعي، فإن النقابات الأخرى وعدد من الأحزاب عدته نوعا من خلط الأوراق وتداخل بين الأدوار مما يؤثر على الاستقرار السياسي على نحو

يدعو الى ضرورة وضع الحدود والفواصل بين ما هو نقابي وما هو حزبي (١٨)، وقد اخذ الدور السياسي للنقابات المهنية بالتزايد مع تزايد وزن القوى الإسلامية داخل مجالس هذه النقابات ومن بينها نقابات المهندسين والأطباء والمحامين، أذ لجأت تلك القوى الى ساحات النقابات المهنية كساحات بديلة عن الاحزاب وهو ما انعكس على موقف تلك النقابات المهنية بخصوص كثير من القضايا الداخلية والخارجية، وذلك منذ منتصف الثمانينات حيث أصبحت عناصر التيار الإسلامي (الأخوان المسلمين)وبصفة تدريجية صاحبة الأغلبية في مجالس عدد من النقابات المهمة، وهو ما اثر في قدرة الأخوان المسلمين وإعطائهم مساحة للعمل ونجاحهم في الانتخابات بفضل تقديمهم برامج ضمان اجتماعي ورعاية اجتماعية ومهنية للأعضاء في النقابات مما شكل تحدياً لجهود الدولة في ذات الإطار(١٩).وقد استعملت آليات متعددة للضغط باتجاه الإصلاح السياسي أهمها المؤتمرات والبيانات ولجان التنسيق،والتحالف مع بعض الأحزاب السياسية والمظاهرات، وقد اتجهت مطالب النقابات الى تعديل الدستور وتغيير قانون الأحزاب السياسية واحترام حقوق الإنسان وإقرار الحرية وإرساء الديمقراطية (٢٠).وهو ما يعكس نوع من التنسيق بين النقابات المهنية والأحزاب السياسية، نتيجة لصعود دور النقابات في الحياة السياسية .ثانيا- النقابات العمالية :

يقوم التنظيم النقابي العمالي على شكل هرمي، يديره الاتحاد العام لنقابات العمال الذي يشرف على ادارة ((٢٣)) نقابة عامة تشمل كل منها مجموعة من المهن والصناعات المتماثلة،وتضم كل نقابة عددا من اللجان النقابية والمهنية الداخلة في تصنيفها والتي يبلغ اجمالي عددها ما يزيد على ٢٥٠٠ لجنة، وينخرط في عضوية الاتحاد ما يزيد على (٣) ملايين عضو من بين حوالي (٢٠) مليوناً يشكلون قوة العمل في مصر (٢١)، ونصت قوانين العمل والنقابات العمالية على حق التنظيم النقابي في مناقشة وإبداء الرأي في كافة التشريعات ومشروعات القرارات والقوانين قبل عرضها على السلطة التشريعية، فضلا عن نص الدستور بالنسبة لعضوية العمال والفلاحين يمثلون نسبة لا تقل عن ٥٠٪ في المجالس النيابية.. كما أن الاتحاد العام يمثل في عضويته كافة الهيئات والمؤسسات والشركات ذات السيادة للدولة.(٢٢)، الا ان سياسات التحرر والتوجه الى اقتصاد السوق وازدياد وتيرة الخصخصة وتقلص القطاع العام اثر بشكل فعلي على الطبقة العمالية وهو ما دفعها الى المظاهرات مطالبة بحقوقها وتحت وطأة ضغط النقابات اقر مجلس الشعب في ٢٠٠٣ حق الإضراب العام للعمال لأول مرة في مصر كآلية

للضغط على أصحاب المصانع وربط ذلك بشروط معينة(٢٣).وقد أسهمت النقابات العمالية في طبيعة التشريعات بالتأثير السلبي اكثر من الايجابي، بمعنى أثبتت هذه النقابات قدرتها على منع صدور قرارات معينة باتجاه الخصخصة اكثر من قدرتها على الضغط نحو اتخاذ قرارات معينة (٢٤)، ويعود قصور دور التشريع الايجابي للنقابات الى ان التنظيم النقابي العمالي يدار ببيروقراطية وتتخذ قراراته تحت الإشراف المباشر لسلطات الدولة ،ومع ذلك تعتمد قوة النقابات العمالية وتأثيرها على عوامل متعددة منها: الثقل العددي لهذه النقابات وتأثيرها في الاتجاه السياسي ، و نسبتها في المجالس النيابية أعطى لها القدرة على المساهمة في تصميم سياسات التي تتعامل مع شؤون العمال التي تدفع باتجاه الحصول على المزيد من الحقوق للعمال.

ثانيا-الجمعيات الأهلية :

تشكل الجمعيات الأهلية مكوناً رئيسياً في المجتمع المدني في مصر، وقد عكست منذ نشأتها في مصر عام ١٨٢١ تيارات فكرية وسياسية مهمة ولعبت أدوارا متعددة :خيرية ورعائية وخدمية،وتأتي أهميتها ومن إعدادها العاملة في مصر ففي عام ٢٠٠٥ بلغت ١٦٨٠٠ جمعية اهلية والمعدل في تسارع في ظل ميل اكبر للحكومة في التسامح معها (٢٥)وهو ما يجعل الجمعيات الأهلية تأتي في مقدمة منظمات المجتمع المدني من حيث العدد، وقد أسهمت الجمعيات الأهلية في قضيتي المشاركة والتوزيع السياسي أذ كان لها دور فاعل خصوصا بعد الانفتاح السياسي في بدء الألفية .

ولقد أسهمت ضغوط الجمعيات الاهلية على الحكومة في إعداد مسودة تعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعمل الأهلي، ولم تسفر جهود هذه الجمعيات عن اعداد مشروع قانون وإرساله الى مجلس الشعب فقط بل ادت هذه الضغوط الى ضم ممثلين عن هذه الجمعيات الى لجنة صياغة القانون وعقد لقاءات تشاوريه في اكثر من محافظة مع ممثلي الجمعيات لاستطلاع أرائهم بشأن مشروع القانون (٢٦)،وعقد جلسات استماع لهم مع أعضاء مجلس الشعب للتعرف على أرائهم عند قراءة بنود القانون المعدل (٢٧)وفي عام ٢٠٠١ شهد سريان تعديل القانون الخاص بالعمل الاهلي بعد إقراره وتنشط كثير من الجمعيات في جميع المجالات وسعت الى تعزيز المشاركة السياسية، وبعض الجمعيات صب اهتمامها في مراقبة الانتخابات البرلمانية وبعضها الاخر تناول بالاهتمام متابعة الاداء البرلماني واقامة دورات لأعضاء مجلس الشعب ومن هذه الجمعيات جماعة "تنمية الديمقراطية" و كذلك الجمعية (المصرية لحقوق الانسان) وكذلك مركز (ابن خلدون

للدراسات الانمائية) (٢٨)، فقد كان عملها بشكل او بأخر محاولة مراقبة الانتخابات واداء البرلمان واصدار الكثير من الكتب للتوعية البرلمانية والدفع بأهمية المشاركة السياسية وغيرها من النشاطات .

ثالثا–نادي القضاة :

يعد نادي القضاة احد منظمات المجتمع المدني التي كان لها دور واضح في الفترة الأخيرة ، أسس نادي القضاة في عام ١٩٣٩ ومركزه الرئيسي مدينة القاهرة، وجاء هدفه" لتوثيق رابطة الإخاء والتضامن وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بين جميع رجال القضاء الأهلي والمختلط " وكان هدفهم الحقيقي في إنشاء هذه الرابطة العمل على استقلال القضاء تمهيداً لإلغاء المحاكم المختلطة، وقد ظهرت ثمار ذلك العمل بعد أربع سنوات عندما صدر فى العام ١٩٤٣ أول قانون لاستقلال القضاء .* (٢٩).

وبرز نادي القضاة كأحد مكونات المجتمع المدني ولم يعد ناديا للدفاع عن مصالح وشئون اعضائه، وانما سيطر على مجلس ادارته ما يسمى بتيار الاستقلال الذي تمسك بحق القضاة كمواطنين في التعبير عن آرائهم السياسية ومواقفهم من القضايا المثارة ، و وجد عدد من اعضاء مجلس الشعب خصوصا الاخوان المسلمين فرصة سانحة سرعان ما اقتنصوها فشاركوا في الندوات والمناقشات العامة التي نظمها النادي واعلان المواقف السياسية تجاه نتائج الانتخابات وما رافقها من خروقات (٣٠)،وبدأت الدعوات الى مقاطعة الاشراف على الانتخابات تسود في الاوساط القضائية وتلقى قبولا عاما مع تكرار الشعور بالحرج الشديد بما يشوب الكثير منها بالبطلان، وازداد الحرج كثيرا بعد انتخابات ٢٠٠٠ حيث اصبح الإشراف القضائي كاملا ، وجاءت الانتخابات البرلمانية من عام ٢٠٠٥ لتشكل أعلى نقاط المواجهة بين السلطة التنفيذية والقضاة بخصوص الاشراف القضائي على الانتخابات المذكورة وتوالت التصريحات بوجود تزوير في بعض المراكز الانتخابية (٣١).

ان نادي القضاة قام بدور مهم في ما يخص الانتخابات البرلمانية وضمان نزاهتها و كان له اثر بالغ في تغيير تركيبة البرلمان و محاولاته التحقق من بطلان بعض الدوائر الانتخابية واتهام بعضها بالتزوير هو ما دفع الى المواجهة بشكل رئيسي مع النظام السياسي للفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ كان غايته استقلال القضاء عند محاولة السلطة استعمال بعض التعديلات على قانون السلطة القضائية كأداة للحد من استقلال القضاة من خلال التحكم بشؤونهم الوظيفية.

ان زيادة دور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية تعود في جوانبه الى ضعف الأحزاب السياسية في استيعاب الحراك المجتمعي الذي طرأ

بعد الانفتاح السياسي، ومع ثقلها العددي تعددت نشاطاتها، لذا تنوعت اسهامات المجتمع المدني و محاولة تدعيمها لآليات المشاركة السياسية وتدعيم الديمقراطية جعلها تنغمس في الحراك السياسي، و في التأثير على البرلمان في مختلف المراحل من رقابة الانتخابات الى تتبع الأداء الرقابي والبرلماني الى الاسهام او الضغط في بعض التشريعات الصادرة من البرلمان، خصوصا تلك التي تتعلق بأعمالها واذا ما نظرنا الى نشاطاتها نرى انها تكاد تعمل في جميع مجالات المجتمع مما يشكل عاملاً مؤثراً على البرلمان وهذا التأثير مرشح للتصاعد في المستقبل في ظل الضعف الشديد الذي تعاني منه الأحزاب المصرية .

المبحث الثالث

جماعات الضغط

عادة ما تشتمل الأنظمة السياسية جماعات ذات طبيعة خاصة تسعى جاهدة الى التأثير على القرار سعيا منها لتأمين مصلحتها الخاصة تسمى "جماعات الضغط" ، و بمعنى عام تعبير جماعات الضغط يطلق على "جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة او مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطا معينا من السلوك الجماعي .وتجميع هؤلاء الأفراد قد يقوم على أساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم علنية كانت ام سرية، ويسعون الى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم او أهدافهم المشتركة "(٣٢) *، وتأخذ جماعات الضغط وفقا لذلك اشكالاً متعددة لكننا سنركز هنا على رجال الاعمال ودورهم في التأثير على البرلمان كونه المثال الابرز في مصر و نظراً للدور الكبير الذي اضطلعت به في الحياة السياسية، لذا سيتم تناول رجال الاعمال بشكل منفرد عن منظمات المجتمع المدني ،و يمكن تعريف رجال الاعمال او جماعات رجال الاعمال بأنها مجموعة منظمات إرادية لها هيكل مستقل ذاتيا عن الحكومة وتضم اعضاء يجمعهم الاهتمام بالسياسة الاقتصادية، وتعبر عن مصالح أعضائها، بالإضافة الى قدرتها على الاسهام في انشطة تنموية (٣٣)، ولا يخرج هذا التعريف كثيرا عن جماعات المصالح والضغط غير ان ينظر من زاوية الاقتصادية وطبيعة الطبقة الا وهي رجال الاعمال ، وتتمثل جماعة رجال الأعمال في مصر الشرائح العليا من الطبقة البرجوازية، كما تضم أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي معاً، وقد تطور دورها مع بداية التحول الى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ترافقت مع الانفتاح السياسي في عام ١٩٧٦، و صدرت مجموعة من القوانين والقرارات التي تضع سياسة الانفتاح الاقتصادي موضع التنفيذ الفعلي

الا انه يمكن القول إن أهم العلامات البارزة على طريق الانفتاح تمثلت في القوانين الآتية (٣٤):

١-القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ويعد القانون هذا بمثابة الأساس للانفتاح الاقتصاد المصري لراس المال العربي والأجنبي في شكل الاستثمار المباشر في كل المجالات تقريبا .

٢-القانون١١٥ لسنة ١٩٧٥للاستيراد والتصدير الذي نص ان يكون الاستيراد مفتوحا وبمقتضى القانون تم احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية .

٣-قانون النقد الاجنبي رقم٩٧ لسنة١٩٧٦ وقد قصد به تحرير معاملات النقد الاجنبي في الداخل.

وسعت الدولة الى تعظيم القطاع الخاص مستندة الى حجج اهمها خسائر شركات القطاع العام وانخفاض ميزانية الدولة ومحدودية كفاءة ادارة شركات الدولة ، وسعت جماعات رجال الاعمال الى التنسيق فيما بينها من خلال جمعية موحدة للاستفادة من المعونة الأمريكية للقطاع الخاص(٣٥).ان سياسة الانفتاح الاقتصادي افسحت المجال لبروز دور قوى اقتصادية جديدة شكلت قاعدة لهذه السياسة وقد ضمت هذه القوى شرائح من الرأسمالية التقليدية التي تعود جذورها الى مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢ وكذلك شرائح من البرجوازية البيروقراطية وبخاصة شاغلي المناصب العليا في جهاز الدولة والقطاعات العامة، ومن المعروف ان القطاع الذي يمثل البرجوازية البيروقراطية قد تمدد بشكل كبير في ظل تعاظم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع وحدوث توسع كبير في أجهزتها (٣٦).وسنحاول ان نتعرف على اهم الأشكال التنظيمية لرجال الاعمال وطبيعة تأثيرهم على البرلمان في مصر.

أولا: جمعيات رجال الأعمال:

ان إنشاء بعض جماعات رجال الأعمال في البداية قد ارتبط من أساسه بقوى خارجية وتنصب هذه الملاحظة على كل من المجلس المصري-الأمريكي لرجال الأعمال،وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة فالأول أنشئ في اب/أغسطس ١٩٧٥ طبقا للاتفاق الذي تم بين الرئيسين السادات- ونيكسون بهدف تنمية الاستثمار في مصر اما غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة التي أنشئت عام في اب/ أغسطس ١٩٨٢ في اثناء زيارة الرئيس مبارك الى واشنطن بعد وفاة السادات قابل رئيس الغرفة الرئيس مبارك وتم إنشاؤها بالفعل رغم أنها احد فروع مجلس غرف التجارة الأمريكية (٣٧) لذا سيتم التعرف على هذه الجماعات و هي :

١-المجلس الرئاسي المصري الامريكي : كان المجلس الرئاسي اول انماط التنظيمات الجديدة المعبرة عن مصالح رجال الاعمال الذي أنشئ بقرار من رئيس الجمهورية السادات في اغسطس ١٩٧٥

تطبيقا لاحد بنود الاتفاق الذي عقد بين السادات ونيكسون لتنمية الاستثمار ودعم التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة ، وذلك بعدها منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح واتفق على ان يتألف من٣٠ عضواً وان يضم قسمين :احدهما مصري والثاني أمريكي ويتضمن كل منهما عددا من جمعية رجال الاعمال المصريين ويجتمع سنويا مرتين لمناقشة العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومجالات الاستثمار والتعاون بين البلدين (٣٨).

٢- جمعية رجال الأعمال المصريين: تأسست جمعية رجال الاعمال المصريين في عام ١٩٧٥ وتمت المصادقة عليها في عام ١٩٧٩ بموجب القانون ١٩٦٤/٢٣ ، وهي منظمة غير حكومية وتسعى للمشاركة في الانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر،وتسعى الى زيادة إنتاجيتها في بيئة أكثر ليبرالية وتسعى الى التخفيف من مركزية الدولة في ادارة النشاطات الاقتصادية (٣٩)، لذا فقد نصت بوضوح على ان هدفها التأثير على صانع القرار والاعتبار الثاني الذي يكسب هذه الجمعية أهمية خاصة كنمط جديد لجماعات المصالح هو تمويلها المستقل وميزانيتها الضخمة التي تكسبها قوة واستقلالية اذ يأتي مصدر تمويلها الاساسي من الاشتراكات الضخمة لأعضائها(٤٠)،وقد بلغ عدد أعضائها عام١٩٩٢ حوالي٣٨١ عضواً وهي عضوية اسمية تمنح لرجال الاعمال بصفتهم الشخصية،بالإضافة الى العضوية الشرفية التي تمنح لكبار موظفي الدولة ممن يتصل عملهم بالحقل الاقتصادي كرؤساء بنوك او مديري الشركات العامة(٤١).

٣- غرفة التجارة الأمريكية في مصر : غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة التي أنشئت عام ١٩٨٢ ، قد حصلت هي الأخرى على موافقة السادات، وفي أعقاب وفاته قابل رئيس الغرفة الرئيس مبارك اثناء زيارته الى واشنطن تم إنشاؤها بالفعل في اب/ أغسطس ١٩٨٢ ،وتضم رجال الأعمال البارزين في مصر والولايات المتحدة، وفي أكتوبر عام ١٩٨٣ عُقد أول اجتماع لمجلس إدارة غرفة التجارة الأمريكية في مصر. و تهدف غرفة التجارة الأمريكية في مصر خلق بيئة عمل أفضل من خلال تيسير التواصل بين رجال الأعمال؛ توفير شبكة لتبادل المعلومات الخاصة بالأعمال في مصر، ومواجهة المشكلات المشتركة؛ تمثيل رؤى رجال الأعمال الأمريكيين في مصر حول المصالح العامة والخاصة في الولايات المتحدة؛ توفير قناة تواصل بين رجال الأعمال والحكومة المصرية للمساعدة في "تحسين مناخ" الأعمال في مصر. غرفة التجارة الأمريكية في مصر هي الغرفة الـ ٤٤ التي يتم إنشاؤها خارج الولايات المتحدة، والأولى في الشرق الأوسط، وفي ١٨ يناير/كانون

الثاني عام ١٩٨٣، قامت الغرفة بانتخاب مجلس الأمناء الأول. ويتكون مجلس أمناء غرفة التجارة الأمريكية في مصر من ١٣ عضواً تمثل غرفة التجارة الأمريكية في مصر مصالح الشركات المصرية والأمريكية العاملة في مصر، وهي تضم حاليًا أكثر من ١٨٠٠ من كبار قادة الأعمال كأعضاء، بما في ذلك كل شركة أمريكية تعمل في مصر من الشركات التي تصنف ضمن٥٠٠ الأكبر في الولايات المتحدة.(٤٢)

٤-جمعية رجال الاعمال الاسكندرية : بدأت جمعية رجال اعمال الإسكندرية نشاطها في عام ١٩٨٣ باعتبارها اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال تحت مظلة الغرفة التجارية بالإسكندرية، كانت اهم اهدافها توفير الدعم للقطاع الخاص، و بدأت جمعية رجال أعمال الاسكندرية نشاطها الفعلي في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية في يناير/كانون الثاني عام ١٩٩٠ بمحافظة الإسكندرية و أصبح للجمعية الآن أربعة و خمسون فرعاً يعملون في ستة محافظات(الإسكندرية، كفر الشيخ، البحيرة، مرسى مطروح، المنوفية، الغربية)(٤٣).

هذه هي الجماعات الرئيسية وتوالى بعدها تأسيس جماعات رجال الأعمال في القاهرة والإسكندرية والمحافظات والمدن الصناعية الجديدة منها جماعات سيدات الأعمال التي تأسست في عام ١٩٩٧ وجماعة شباب رجال الأعمال في عام ١٩٩٤ وجماعة شباب المصدرين وغيرهم ليصل اجمالي عدد جماعات رجال الاعمال عام ٢٠٠٧ الى ٩٧ جماعة تتفق جميعها في اهتمامات بالسياسة الاقتصادية وتتفق في مطالبها الاقتصادية لتسهيل وتفعيل القطاع الخاص وازالة المعوقات الجمركية والمالية والإدارية (٤٤)، ويمكن تقدير عدد إجمالي رجال الأعمال الأعضاء في الجمعيات بحوالي ١٥٠٠٠ عضوٍ مع ملاحظة وجود عضوية مزدوجة في اكثر من جمعية، وهذه الجمعيات بطبيعة لوائحها وأنظمتها الأساسية تضم الشريحة العليا من رجال الأعمال ورؤساء مجالس الادارات في كبرى الشركات والبنوك وقطاع الأعمال، وقد تحددت مطالب هذه الجماعات وأنشطتها منذ بداية تأسيسها بتفعيل دور القطاع الخاص وإزالة المعوقات التشريعية والبيروقراطية المواجهة له،والإسراع بالخصخصة(٤٥).

ثانيا- تأثير رجال الاعمال في البرلمان :

ان جمعيات ومنظمات رجال الأعمال لم يكن في مقدورها الانخراط بشكل مباشر في اي نشاط سياسي وحزبي بمقتضى قانون العمل الاهلي الذي يحظر عليها ذلك، غير انه مما تجدر ملاحظته ان الامتناع عن مباشرة النشاط الحزبي او ممارسة العمل السياسي ليس معناه افتقاد تلك الجمعيات

لرؤية سياسية واضحة المعالم او عجزها عن بلورة مجموعة محددة من الأهداف المشتركة فيما بينها، وذلك ان بعد مدة من تأسيسها اتجه بعض الأعضاء البارزين في جمعيات رجال الأعمال إلى استخدام آليات المشاركة السياسية المفتوحة أمامهم وإنشاء بعض الروابط مع الأحزاب بغية التنسيق مع مراكز السلطة التنفيذية (٤٦)، وسعى رجال الأعمال إلى تغيير التشريعات البرلمانية التي تحدد النشاط الاقتصادي، لذا توجه الجماعة الى التأثير على البرلمان و تحركوا في اتجاهين وذلك بغية تحقيق مصالحهم وهما :

١-التأثير غير المباشر من خلال السلطة التنفيذية: يعد التقرب من قمة الهرم السياسي واحدة من اهم الوسائل التي تستعملها جماعات الضغط للتأثير في القرار السياسي، وفي مصر نجح رجال الأعمال في الاقتراب من المواقع المؤثرة داخل هيكل عملية صنع القرار، وهو ما تؤكده العديد من المؤشرات، مثل اصطحاب رئيس الجمهورية لكبار رجال الأعمال في جولاته الداخلية والخارجية، واشتراك وزارة الخارجية مع بعض رجال الأعمال في تنظيم زيارات لأعضاء الكونجرس الأمريكي، ورحلة رجال الأعمال السنوية إلى واشنطن والمعرفة باسم Knock visit Door بعثة طرق الأبواب وذلك للقيام باتصالات غير رسمية على أعلى مستوى بخصوص التعاون الثنائي ودور القطاع الخاص.(٤٧)، إذ اتخذ اسلوبهم التقرب من قمة الهرم السياسي ومن ثم الدخول في الجانب التنفيذي وتولي البعض منهم لمناصب وزارية واخرى قيادية في الوزارات وخصوصا وزارات التجارة والصناعة والاسكان والزراعة والسياحة والتنمية الادارية ، ويرى المؤيدون لتولي رجال الاعمال للمناصب التنفيذية ان رجل الاعمال الناجح يأتي للوزارة برؤية اوسع وفهم حقيقي لمشاكل القطاع الذي يمثله، بينما يرى البعض ان الدولة تستفاد من علاقة بعض رجال الاعمال مع مؤسسات التمويل العالمية (البنك الدولي) وبعض الدول الغربية وذلك لصياغة علاقة مباشرة بعملية التحول الاقتصادي والتعامل مع الاثار السلبية للخصخصة حيث تلعب جماعات رجال الأعمال دور الوسيط بين المعونة الأجنبية وبين المستفيدين من الشباب والنساء للعمل في اطار المشروعات الصغيرة او القروض الصغيرة(٤٨).هذا التقرب من السلطة التنفيذية ساعد رجال الأعمال في إصدار قرارات رئاسية في الجانب التشريعي تهم مصالحهم او من خلال توليهم للمواقع التنفيذية مثل الوزارات اسهموا في صياغة اقتراحات القوانين وإرسالها الى البرلمان.

٢-التأثير المباشر من داخل البرلمان: ان البرلمان أحد المنافذ المتاحة لرجال الأعمال ليمارسوا دورهم السياسي بعده إحدى دوائر صنع القرار في مصر،

ويُعد مجلس الشعب على رأس قنوات التأثير السياسي المتاحة(٤٩)و تحولات الانفتاح التي عاشها الاقتصاد المصري منذ بدء عملية الإصلاح السياسي قد خلقت أجواء أكثر موائمة لمشاركة رجال الأعمال الذين رأوا ضرورة دخولهم في البرلمان من اجل الاسهام في التشريعات وتوسيع العلاقات الإقليمية ذات البعد الاقتصادي وما ساعد على ذلك رغبة الحزب الوطني الذي رأى ان دخولهم يساعد على التنمية الاقتصادية(٥٠) ورغبة من قادة الحزب الوطني في تعبئة بعض الحشد لسياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال العديد من القوانين الاقتصادية، وفي سبيل ذلك سعى الحزب الى زيادة قوى رجال الأعمال في البرلمان وقد تم احتواء لبعض كبار المستثمرين باستقطابهم للحزب ومحاولة إيصالهم للبرلمان من خلال ترشيحهم وتسليمهم مراكز قيادية ضمن المؤسسة(٥١)، وقد شهدت حقبة التسعينات بالذات تطورا ملموسا في اتجاهات رجال الأعمال كجماعة تمثلت فيما ابداه بعضهم من اهتمام بمجلس الشعب وقد سنحت لعدد من هؤلاء فرصة حضور بعض جلسات الاستماع في اللجان التشريعية المختصة بسن القوانين الاقتصادية (وهو ما تم بمبادرة الدولة ذاتها) ثم بدأ التفكير لاحقا في خوض الانتخابات البرلمانية والسعي للدخول في عضوية المجلس النيابي(٥٢). وقد لعب راس المال الخاص دورا أساسيا في ايصالهم للبرلمان بالرغم من الانعكاس سلبيا على بعض مؤسسات الدولة وممارسات الديمقراطية مثل الانتخابات التشريعية، أذ ان عدم الالتزام بالأنفاق المالي اسهم بشكل كبير بابتعاد الانتخابات عن الأسس الديمقراطية . وقد تزايدت عضوية رجال الأعمال في البرلمان بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٥ أذ كانوا ٤٢ عضواً يمثلون ٩٪ من اجمالي المجلس الشعب كان من بينهم ستة أعضاء في جمعية رجال الأعمال المصريين وثلاثة في غرفة التجارة الامريكية الا ان هذا العدد لا يشكل كل رجال الاعمال في المجلس،لان هناك ١٢٠ عضواً اخرين يعملون بالمهن الحرة ويحملون صفة صغار رجال الأعمال(٥٣)، اما في برلمان ٢٠٠٠ بلغوا ٧٧ عضواً، اما برلمان ٢٠٠٥ فقد فاز ١٧ من كبار رجال الأعمال اغلبهم ينتمون للحزب الوطني هذا بالإضافة الى ١٢٠ من الشريحة المتوسطة وهم ينتمون الى مختلف الأحزاب والقوى السياسية ومنهم الإخوان المسلمون، ويعود هذا الصعود الى تردي الاحوال الاقتصادية وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية وتفاقم مشكلة البطالة مما اثر على توجه الناخبين الى رجال الاعمال بعده المرشح القادر على توفير الخدمات سواء عن طريق إمكانياته الشخصية او عبر صلاته بالدولة (٥٤)، والواقع ان حساب عدد مقاعد رجال

الاعمال في البرلمان يبدوا مضللا بالنظر الى عدم وضوح المعيار الذي يستند اليه في تحديد من هو رجل الاعمال عند حساب هذه الإحصاءات، ويقدر البعض ان عدد رجال الأعمال في البرلمان يمكن ان يزيد الى حد كبير اذا ما عدل معيار تحديد رجل الأعمال(٥٥) ، اما تأثير رجال الاعمال داخل البرلمان فقد برز في الجانبين التشريعي والرقابي كما يأتي :

-في الجانب التشريعي : تمكنت هذه الجماعات خلال هذه الفترة اعتمادا على طبيعة أعضائها أصحاب المال والنفوذ، واعتمادا على الآليات التي تبنتها – من التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في صياغة التشريعات من خلال اللجان المشتركة مع الحكومة وعضوية عدد كبير من رجال الاعمال في مجلس الشعب ويمكن تقديرهم بحوالي ٦٠ عضواً على الاقل، واتسم تحرك هذه الجماعات بالتنسيق والانسجام بالنظر الى قلة عدد الأعضاء وتجانس مصالحهم، كما اتسم بالفاعلية في علاقتهم بالحكومة نظرا لتحركهم في نفس اتجاه تحرك الحكومة، وقد أثيرت بعض التوترات في علاقة جماعات الاعمال بالغرف التجارية والصناعية واتهمتهم الأخيرة بالخروج عن الشرعية "باعتبار ان الاصل هو عضوية الغرف ثم انتهى الامر بالتوافق بين الأطراف في منتصف التسعينات(٥٦).وتشهد مواقف الاعضاء والقيادات التنظيمية لجماعات رجال الاعمال في مضابط مجلس الشعب انها عادة ما كانت تعكس وجهة نظر جماعة المصلحة التي يتبعونها اكثر من كونها تعبر عن رؤية سياسية او تعكس التزاما مبدئياً بموقف حزبي او انتماء الى تيار فكري او أيديولوجي بعينه (٥٧)، ويركز ادائهم حول القضايا الاقتصادية أذ يشير الأداء الاقتصادي لمجلس الشعب في دور الانعقاد الأول الفصل التشريعي التاسع انحيازه إلى رجال الأعمال فهناك ٦٠٪ من بنود جدول الأعمال التي ناقشها المجلس عبارة عن اتفاقيات ومنح وقروض وإنتاج لقوانين اقتصادية للحفاظ على الوضع الاقتصادي القائم وخدمة لرجال الاعمال وخدمة أصحاب رؤوس الأموال، في حين لم يصدر ولا تشريع واحد في المجال الاقتصادي لصالح الفقراء او متوسطي الدخل(٥٨)، ويمكن ان يكون الأهم من ذلك هو ثقلهم النوعي في المراكز المهمة داخل مجلس الشعب، ففي مجلس٢٠٠٥، ففي اللجان النوعية ترأس رجال الأعمال لجان متعددة بما يختص في أعمالهم وهي لجنة الخطة والموازنة ولجنة الصناعة والطاقة ولجنة الاسكان والمرافق والتعمير ولجنة الشئون الاقتصادية(٥٩)،وهو ما يشكل٢١٪ من عدد اللجان البالغة١٩ لجنة وما يؤدي ذلك من زيادة القدرة لدى رجال الاعمال في التحكم بطبيعة التشريعات التي يصدرها مجلس الشعب.

-اما من حيث الدور الرقابي: اتسم بالضعف في ضوء استغلال الحصانة البرلمانية لصالحهم وتميز ادائهم بالتقاعس، ويكفي الإشارة لعدم قيام اي عضو من اعضاء مجلس الشعب عن استعمال مختلف الأدوات الرقابية البرلمانية بدءً من توجيه الاسئلة او طلبات الاحاطة او القاء البيانات العاجلة والتحقيق وصولا الى الاستجواب وينصرف هذا العيب كمأخذ على اداء النواب من رجال الاعمال بحكم الاضواء المسلطة عليهم وما يحيط بدخولهم البرلمان من هواجس تشكك في قدرتهم على النهوض بوظائفهم النيابية على نحو لا يتعارض مع مصالحهم الاقتصادية، وان عدم اقدامهم على ممارسة دورهم في مساءلة الحكومة امر متوقع بالنظر الى عضويتهم الى الحزب الوطني(٦٠).وقد تعرض دخول رجال الأعمال الى البرلمان الى الكثير من النقد نتيجة طبيعة دورهم فيه، وتغليب مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة خصوصاً ارتباطهم بالكثير من القضايا الفساد المالي والاداري .و كذلك انتقد دور رجال الأعمال المصريين في البرلمان وتصرفهم كفئة قليلة تتحكم في سير التشريعات لصالحها، استفادت من القدرة المالية التي تملكها و انخفاض المعيشة لدى كثير من المواطنين للتأثير عليهم والدخول الى البرلمان وتوجيهه بما يتناسب ومصالحهم، والاستفادة من الحصانة البرلمانية التي تتيح لهم مزايا خاصة لأنشطتهم وهو ما انعكس بشكل كبير على البرلمان خصوصا وجدت تطلعات رجال الاعمال توافقا مع رؤية الحكومة وتوجهات الحزب الوطني بالانفتاح الاقتصادي والسياسي.

نستنتج مما تقدم ان قوى التأثير البيئة الداخلية شكلت عاملاً أساسياً في التأثير على البرلمان، فالسلطة التنفيذية تستند على مجموعة من المقومات اسهمت في ان يتسم دور البرلمان بعدم الفاعلية وقد اسهم تركز السلطة في يد رئيس الجمهورية نتيجة عوامل متعددة منها دستورية وسياسية وثقافية واجتماعية، جعلت رئيس الجمهورية واحداً من اهم المؤثرات على البرلمان ،و تأخذ عملية التأثير أشكالا متعددة ومع جميع مراحل البرلمان من الاغلبية التي يوفرها له الحزب الوطني وصولا إلى الحل الذي أعطي كوسيلة ضغط للرئيس دون ان يكون للبرلمان حق دستوري في مواجهة الرئيس، أذ ان النائب لا يصل الى البرلمان الا بعد عناء طويل، لذا يسعى الى استعمال وسائل رقابية قليلة الجدوى لان استخدام وسائل رقابية اشد وصولاً الى حل برلمان مثلاً معناه العودة الى دائرته لتجديد الثقة، وهو امر صعب في ظل الحراك الاجتماعي في الحياة السياسية ،اما المؤثر الاخر للبرلمان فهي منظمات المجتمع المدني فبدأ تأثيرها مع زيادة نموها داخل المجتمع المصري سعيا منها تحقيق مصالح الفئات

التي تمثلها او القضايا التي تدافع عنها وارتبط هذا التأثير بتفاعل خارجي نتيجة دعم القوى الدولية لها ومحاولة ضغط منها للدفع لعملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري في حين كان دور جماعات الضغط رجال الاعمال في الحصول على المكاسب من خلال مشاركتهم السياسية مما عكس أدائهم السلبي الذي اثر في اداء البرلمان . اما بقية منظمات المجتمع المدني نتيجة عدم تجاوب النظام السياسي معها بشكل كبير وتقيدها بالتشريعات القائمة سعت الى احداث تغيير من خلال التأثير و الضغط على السلطة التنفيذية والبرلمان معا لإصدار التشريعات التي تسهم بحريتها قد دفع العديد منها الى اخذ دور المنابر السياسية نتيجة الضعف الشديد للأحزاب واتخذوا أسلوب الاحتجاجات خصوصا في السنوات الأخيرة كوسيلة للضغط .

الهوامش

(١)عبد المنعم المشاط،العوامل الخارجية والتطور الديمقراطي في مصر ، في علي الدين هلال ((تحرير))،التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات ، ط١، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ،ص ص ٥٣-٥٤ .

(٢) حسن محمد سلامة ،العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع اشارة الى الجمعيات الاهلية، المكتبة المصرية، الإسكندرية،٢٠١٠،ص١٧ .

(٣) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية ،بغداد ،١٩٩٠،ص٤٦١ .

(٤) ياسين محمد حمد العيثاوي ، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي ،دار أسامة للطباعة، الأردن، ٢٠٠٨،ص١٤ .

(٥) علا عبدالعزيز ابو زيد، الاطار السياسي والقانوني الحاكم لعملية التحول الديمقراطي في مصر في الفترة من ١٩٧٦-١٩٩٢،في مصطفى كامل السيد (واخرون)،حقيقة التعددية السياسية في مصر،دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية،مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٦ذكره،ص٩٠ .

(٦) عبدالغفار رشاد القصبي ،الاداء الرقابي لمجلس الشعب ، في كمال المنوفي ((تحرير))، الاثر السياسي لانتخابات مجلس الشعب٢٠٠٠ ، ط١،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة،٢٠٠٣،ص٩٦ .

(٧) حسن نافعة ،ملاحظات حول انتخابات ١٩٨٤،في علي الدين هلال ((تحرير))،التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات ، مصدر سبق ذكره،ص٤١ .

(٨)المادة (٨٥) ، دستور جمهورية مصر العربية .

*منذ قيام ثور تموز /يوليو ١٩٥٢ التي قام بها الجيش تعاقب اربع رؤساء على مصر وجميعهم ضباط هم: محمد نجيب، جمال عبدالناصر، محمد انور السادات، محمد حسني مبارك، للمزيد ينظر ، سلوى شعراوي، مؤسسة الرئاسة ،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ١١٢ ، ١٩٨٨/٦، ص ص ٩٧-١٠١ .

(٩) مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط١ ، ١٩٨٧ ،ص١٩٦.

*في ١٧ يناير ١٩٧٧ أصدرت الحكومة المصرية قرارا برفع الدعم عن ٢٥ من السلع الضرورية بشكل مفاجئ وبناء على طلبات صندوق النقد الدولى، فانتفض المعدمون والمهمشون وسكان العشوائيات والعاطلون والعمال فى أنحاء عديدة من البلاد، وخاصة المدن، وانطلقوا مدمرين كل ما استطاعوا مما وجدوه أمامهم من أملاك دولة وأملاك خاصة مهمة وقوات الأمن نفسها. كانت المباني الحكومية ومراكز الشرطة والمحلات الفخمة وأماكن الترفيه الخمس نجوم هي الهدف الرئيسي للمتمردين الذين أعملوا فيها التكسير والحرق واستولوا على كل ما طالت أيديهم حتى ملابس وعصي وخوذ جنود وضباط الأمن، كما حاول بعضهم قطع السكك الحديدية، وبالطبع قُطعت الطرق الرئيسية. وقد بلغ عدد المشاركين عدة ملايين فى أنحاء البلاد، لتشهد مصر أعنف انتفاضة فى تاريخها الحديث وبعدها تم نزول الجيش وفرض حظر التجوال وانهى الفوضى .رياض محرم ،انتفاضة الخبز ١٨-١٩ ١٩٧٧ ، مجلة الوعي العربي ، تاريخ الزيارة ٢٠١٢/٦/١٢.

http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=11297

(١٠) حسنين توفيق ابراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ١٩٨١-٢٠٠٥، ،ط١ ،مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص١٣٤ .

١. (١١) عمار سعدون، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.،ص١٨٤ .

(١٢) عاطف السعداوي، روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديمقراطية المنتظرة ، في علي خليفة الكواري ((تحرير))، الاستبداد في نظم الحكم العربية ، ط١ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ،تموز ٢٠٠٥، ص ص ٤٣٥-٤٣٦

(١٣)اماني قنديل ، المجتمع المدني في مصر في الفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،٢٠٠٠ ، ص٤٧ .

(١٤)سحر ابراهيم الدسوقي ،مستقبل المجتمع المدني بعد ٢٥ يناير، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة،٢٠١١،ص١٠ .

(١٥) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وأفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠١٠،ص٤١٢.

(١٦) نفس المصدر ،ص٤٢٣

(١٧) نفس المصدر، ص٤٢٣ .

(١٨) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،٢٠٠٣،ص٤٤٣ .

(١٩) حسن محمد سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١٠-٣١١ .

(٢٠) أماني قنديل،المجتمع المدني وملف الإصلاح ،في عمرو هاشم ربيع((تحرير))،مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،٢٠٠٦،ص١١٤ .

(٢١) ثناء فؤاد عبدالله، مستقبل الديمقراطية في مصر ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢٢) موقع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ،تاريخ الزيارة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٥
http://etufegypt.com/?page_id=2934

(٢٣) علي الدين هلال ، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل، مصدر سبق ذكره،ص٤٣٦.

(٢٤) اماني قنديل ،التطور السياسي في مصر وصنع السياسات العامة دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية، في علي الدين هلال ((تحرير)) ،التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات ،مصدر سبق ذكره،ص١٠١ .

(٢٥) أماني قنديل،المجتمع المدني وملف الإصلاح ،مصدر سبق ذكره،ص١٠٩ .

(٢٦) امجد الجباس ، البرلمان و الجمعيات الاهلية دراسة حالة لمشروعي قانوني الجمعيات الاهلية رقمي ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ و ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،القاهرة،٢٠٠٥ ، ص٩٣.

(٢٧) حسن محمد سلامة ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٣٠ .

(٢٨) عمار سعدون، مصدر سبق ذكره،ص١٦.

(٢٩) *عضوية النادي اختيارية ، ولكن الواقع أن جميع القضاة وأعضاء النيابة العامة أعضاء فيه وقد بلغ عددهم ٩٥٥٧ عضواً ، كما يتمتع بعضويته القضاة المتقاعدون بشرط عدم الاشتغال بمهنة أو عمل أخر، يضم مجلس أدارة النادي خمسة عشر عضوا يمثلون كل القضاة والنيابة العامة بمختلف تنويعاتهم العمرية والوظيفية ،بينهم الرئيس الذي كان يتم انتخابه بواسطة المجلس من بين أعضائه إلى أن تم تعديل النص في بداية التسعينات القرن الماضي ليتم انتخاباته من الجمعية العمومية مباشرة،ويجري التجديد لثلث أعضاء المجلس كل عام. الموقع الرسمي لنادي القضاة ، تاريخ الزيارة٢٠١٢/٥/٢٥ .

http://egyptjudgeclub.org/index.php?check=pageDisplay&uid=65

(٣٠) علي الدين هلال ، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل،مصدر سبق ذكره،٤٩٣ .

(٣١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،٢٠٠٦،ص٤٤٨.

(٣٢) صادق الاسود مصدر سبق ذكره،ص٥٠٤ .

*تطلق عادة تسمية او مصطلح جماعات الضغط على الجماعات والمنظمات الغير حكومية والتي تمارس ضغطا في عملية صنع السياسة والقرار السياسي، ياسين محمد حمد، مصدر سبق ذكره،ص١٠٦.

(٣٣) سحر ابراهيم الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٣٤) ألسيد زهرة، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، [د.ت]،ص ص ٣٨-٣٩.

(٣٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.،ص٥٠١ .

(٣٦) حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ،ص٦٥

(٣٧) اماني قنديل،جماعات المصالح والسياسة الخارجية /حالة مصر ، مجلة المستقبل العربي ،العدد١٢٨ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٩/١٠،ص٨٧.

(٣٨) ناهدة عز الدين عبدالفتاح ،العمال ورجال الاعمال تحولات الفرص السياسية في مصر ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ،٢٠٠٣،ص ص ٤٠-٤١ .

(٣٩) الموقع الالكتروني لجمعية رجال الاعمال المصريين ، تاريخ الزيارة في ٢٠١٢/٥/١٨ .

ت http://www.eba.org.eg/Main/OtherPages.aspx?id=35

(٤٠) ناهدة عز الدين عبدالفتاح، مصدر سبق ذكره،ص١٢٧.

(٤١) اماني قنديل ،التطور السياسي في مصر وصنع السياسات العامة دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية،مصدر سبق ذكره،ص١٠٤ .

(٤٢) موقع الرسمي الالكتروني ، غرفة التجارة الامريكية في مصر ،تاريخ الزيارة يوم ٢٠١٢/٥/١٩ .
ت http://www.amcham.org.eg/about_us/?P=9

(٤٣) الموقع الرسمي الالكتروني ،جمعية رجال الاعمال الاسكندرية ،تاريخ الزيارة يوم ٢٠١٢/٥/٢١
ت/ http://www.aba-services.com

(٤٤)سحر ابراهيم الدسوقي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٩ .

(٤٥)اماني قنديل ، المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية جديدة ، مثدلا سبق ذكره ،ص٣٦ .

(٤٦) ناهدة عز الدين عبدالفتاح ،العمال ورجال الاعمال تحولات الفرص السياسية في مصر، مصدر سبق ذكره،ص١٨٣ .

(٤٧) وردة هاشم، حدود الدور السياسي لرجال الاعمال في مصر ،ملف الاهرام الاستراتيجي،العدد (١٠٦)، تشرين الاول /اكتوبر ٢٠٠٣ ـ تاريخ الزيارة في ٢٠١٢/٥/١٨
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E13.HTM

(٤٨) التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ،ص٣٧٩

(٤٩) نفس المصدر ،ص٣٧٦

(٥٠) احمد منيسي ، رجال الاعمال ، مصدر سبق ذكره،ص٨٤ .

(٥١) عمرو هاشم ربيع، الحزب الوطني الديمقراطي، سلسة الأحزاب السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر ٢٠٠٤،ص١٢٤ .

(٥٢) ناهدة عز الدين ،مصدر سبق ذكره ،ص١٦٩ .

(٥٣)نفس المصدر ،١٧٣.

(٥٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره،ص٣٧٧.

(٥٥)احمد يوسف احمد ،الحالة المصرية ،نيفين مسعد و((اخرون)) ،كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط١،تموز/يوليو٢٠١٠،ص٤٧١ .

(٥٦)اماني قنديل ، المجتمع المدني في مصر في مطلع الفية جديدة ،مصدر سبق ذكره ، ص٣٧ .

(٥٧)ناهدة عز الدين عبدالفتاح ، مصدر سبق ذكره ،ص١٨١.

(٥٨) جمال زهران ، الاداء الاقتصادي لمجلس الشعب منحاز لرجال الاعمال ، ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد(١٧)، نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الخاصة،القاهرة، ،نوفمبر ٢٠٠٦.،ص٢٣ .

(٥٩) للمزيد ينظر ، مجلس الشعب،مضبطة الثالثة ،دور الانعقاد الاول، الفصل التشريعي التاسع، المعقودة بعد ظهر يوم السبت،الموافق٢٤ ديسمبر سنة٢٠٠٥ص ص ٩-١١.

(٦٠) التقرير الاستراتيجي العربي،٢٠٠٨-٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٨ .